الحديث المنكر
عند الإمام ابن أبي حاتم

د.صفاء جعفر علوان
كلية الآداب/ قسم علوم القرآن

The Hadith is denied
When Imam Ibn Abi Hatim

Dr. Saafa Jaafar Alwan
College of Ethics   Science Department Quran

المقدمة

الحمد للّه الّذي نشر للعلماء أعلاماً ، وثبّت لهم على الصّراط المستقيم أقداماً، وجعل مقام العلم أعلى مقام، وفضّل العلماء بإقامة الحجج الدّينيّة ومعرفة الأحكام، أحمده سبحانه وتعالى على جزيل الإنعام وأشهد أن لا لإله إلا الله وأن مُحَمَّدًا عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فإن التنوع في المباحث الحديثية من شأنه توسيع مدارك طلبة العلم ومعارفهم، زيادة على تسليط الضوء على جوانب مهمة في هذا العلم الجليل، وتوافقاً مع هذا ارتأيت التعرف على أحد مراتب الحديث عند علم كبير من أعلام الحديث الشريف هو ابن أبي حاتم، حاولت الوقوف على مفهوم الإمام ابن أبي حاتم للحديث المنكر، فكان هذا البحث الذي أسميته **(الحديث المنكر عند ابن أبي حاتم).**

وسبب اختياري للحديث المنكر هو وجود عدد من الأحاديث ذات الأسانيد الجيدة قد وصفت بالنكارة، وسبب اختياري ابن أبي حاتم هو تقدمه في تقسيم ألفاظ الجرح والتعديل على مراتب.

واشتمل هذا البحث بعد هذه المقدمة التي بين يدي القارئ الكريم على المطالب الأربعة الآتية:

المطلب الأول- تعريف موجز بالإمام ابن أبي حاتم.

المطلب الثاني- تعريف الحديث المنكر.

المطلب الثالث- مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم.

المطلب الرابع- تعريف الحديث المنكر عند ابن أبي حاتم

ومما تجدر الإشارة إليه أني وثقت الأحاديث التي رواها ابن أبي حاتم من أحد كتب

الحديث المعتبرة، إلا التي لم يروها غيره وكانت في عداد الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن ابن أبي حاتم اعتمد أحكام أبيه أبي حاتم في الحكم على سند الأحاديث بالنكارة، وقد اعتمدت على المنهج الاستقرائي في دراسة الأحاديث الموصوفة بالنكارة.

وختمت بحثي بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، والله الموفق والمستعان.

وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم

المطلب الأول

ترجمة ابن أبي حاتم

هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران التّميمي، الحنظلي الرازي، أبو محمد، الحافظ، شيخ الإسلام، ولد سنة (٢٤٠هـ). كان منزله في درب حنظلة بالري، وإليهما نسبته[١].

ذكر ابن السمعاني عن ابن طاهر قوله: }أبو حاتم الرازي الحنظلي منسوب إلى درب حنظلة بالري، وداره ومسجده في هذا الدرب رأيته ودخلته{ ثم ساق ابن طاهر بسند له إلى ابن أبى حاتم قال: }قال أبي: نحن من موالي بني تميم بن حنظلة من غطفان، قال ابن طاهر: والاعتماد على هذا أولى، والله اعلم{[٢].

وتعقبه ياقوت، فقال: }هذا وهم؛ لأن حنظلة هو حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وليس في ولده من اسمه تميم، ولا في ولد غطفان بن سعد بن قيس عيلان من اسمه تميم بن حنظلة البتة على ما أجمع عليه النسابون{[٣].

فإن صحّ السند إلى ابن أبي حاتم فهم من موالى بني حنظلة من تميم، والتخليط ممن بعده.

وابن أبي حاتم من كبار علماء الحديث، رحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية، أخذ علم أبيه وعلم أبي زرعة، وسمع من الحسن بن عرفة، وأبي سعيد الأشج، ويونس بن عبد الأعلى، وخلائق بالحجاز والشام ومصر والعراق والجبال والجزيرة. وروى عنه أبو الشيخ بن حيان ويوسف الميانجي وخلائق.

قال ابن أبى حاتم: لم يدعني أبى أطلب الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان.

كان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، ثقة حافظاً، زاهدًا. له من المصنفات: الجرح والتعديل، والتفسير، وعلل الحديث، والرد على الجهمية، والكنى، والمسند، والفوائد الكبرى، والمراسيل، وتقدمة المعرفة بكتاب الجرح والتعديل، وزهد الثمانية من التابعين، وآداب الشافعي ومناقبه، وبيان خطأ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه. توفي في شهر المحرم سنة (٣٢٧هـ)[٤].

ومن ثناء أهل العلم عليه أكتفي بنقل قول علي بن أحمد الفرضي: }ما رأيت أحداً ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط، ويروى أن أباه كان يتعجب من تعبد عبد الرحمن، ويقول: من يقوى على عبادة عبدالرحمن؟ لا أعرف له ذنباًج[٥].

المطلب الثاني

تعريف الحديث المنكر

١- المنكر لغة:

أصل المنكر هو النُّكْرُ والنَّكْراءُ، وهو الدَّهاءُ والفِطنة، والنُّكْرُ والنُّكُرُ الأَمر الشديد والدَّهاءُ. والنَّكِرَةُ: إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة، ونَكِرَ الأَمرَ نَكِيراً وأَنْكَرَه إِنْكاراً ونُكْراً جهله، وكلُّ ما قبحه الشرع وحَرَّمَهُ وكرهه فهو مُنْكَرٌ، والمنكر اسم مفعول من (الإنكار) ضد الإقرار[٦].

٢- المنكر اصطلاحاً:

عرف علماء الحديث المنكر بعدة تعريفات أكتفي للإيجاز بأشهرها وهما:

أ- هو الحديث الذي في إسناده راو فَحُشَ غلطُه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه.

وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر ونسبه لغيره[٧].

ومشى على هذا التعريف البيقوني في منظومته فقال:

وَالمُنْكَــــرُ الْفَـــرْدُ بِـــهِ رَاوٍ غَـــدَا تَعْدِيلُـــــهُ لاَ يَحْمِـــلُ التَّفَـــرُّدَا[٨]

ج

ب- هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة.

وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده، وفيه زيادة على التعريف الأول وهي قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة[٩].

٣- الفرق بين المنكر وبين الشاذ:

أ- أن الشاذ ما رواه ثقةٌ مخالفاً لمن هو أولى منه.

ب- أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة.

فيُعْلَم من هذا أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ رَاوِيْه مقبول، والمنكر راويه ضعيف. قال ابن حجر: }وقد غفل من سَوَّى بينهما{[١٠].

٤- مثاله:

أ- مثال للتعريف الأول: ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زُكَيْر يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة- رضي الله عنها- مرفوعاً: }كلوا البَلَح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان{[١١].

نقل السيوطي عن النسائي قوله: }هذا حديث منكر، تفرد به أبو زُكَيْر وهو شيخ صالح، أخرجه له مسلم في المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يُحْتَمَل تَفَرُّدُهُ{[١٢].

ب- مثال للتعريف الثاني: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبيب بن حَبِيب الزيات عن أبي إسحاق عن العيزار بن حُرَيْث عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: }**من أقام الصلاة وآتي الزكاة وحج البيت وصام وقَرَى الضيف دخل الجنة**{. قال أبو حاتم: }هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف{[١٣].

٥- رتبته:

يتبين من تعريفي المنكر المذكورين آنفاً أن المنكر من أنواع الضعيف جداً؛ لأنه إما راويه ضعيف موصوف بفحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق، وإما راويه ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضعف شديد.

المطلب الثالث

مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم

يعدّ ابن أبي حاتم من المتشددين في التوثيق، فقد ذكره الحافظ الذهبي في القسم الأول الذي ضم المتعنتين في التوثيق المتثبتين في التعديل بغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، ومن هذه الطبقة أيضاً: الجوزجاني، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، وشعبة، وابن القطان، وابن معين، وابن المديني، ويحيى القطان[١٤].

وقد تبنى ابن أبي حاتم أقوال أبيه، في الوصف بالمنكر.

وقد قسم مراتب الجرح والتعديل أربعاً:

مراتب التعديل:

قال: }وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى:

١-فإذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن أو ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

٢-وإذا قيل له: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

٣-وإذا قيل: (شيخ)، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

٤-وإذا قالوا: (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار؟[١٥].

مراتب الجرح:

قال: }١- وإذا أجابوا في الرجل بـ(لين الحديث) فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا.

٢- وإذا قالوا: (ليس بقوي) فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا أنه دونه.

٣- وإذا قالوا: (ضعيف الحديث)، فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

٤- وإذا قالوا: (متروك الحديث)، أو (ذاهب الحديث)، أو (كذاب) فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه. وهو المنزلة الرابعة؟[١٦].

وقد تابع الرازي على هذا التقسيم ابن الصلاح والنووي وغيرهما، فوافقوه موافقة تامة، وجاء غيرهما فوافقوا على التقسيم وأحكامه من حيث الإجمال وزادوا عليه بعض التفاصيل، أشهرهم الذهبي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي[١٧].

من هذا يتبين أن ابن أبي حاتم هو الذي وضع اللبنات الرئيسة لمراتب الجرح والتعديل وتقدمه في هذا الميدان.

المطلب الرابع
تعريف الحديث المنكر عند ابن أبي حاتم

لا يقف الباحث على تعريف واضح المعالم والحدود للحديث المنكر عند ابن أبي حاتم، ولكن يمكن الوقوف على معاني الحديث المنكر من إطلاقات ابن أبي حاتم لهذا اللفظ، وقد اعتمد ابن أبي حاتم على أقوال أبيه ولم يكد يخرج عنها، وقد أحصيت أكثر من (٣٦٨) وصفاً للحديث بالنكارة في علله، و(٣٥٦) مرة في كتابه الجرح والتعديل ويمكن إجمالها بما يأتي:

أولاً- الحديث الذي في إسناده راوٍ ضعيف:

قال: }وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ الحارِثُ بن وجِيهٍ، عن مالِكِ بن دِينارٍ، عن

مُحمّدِ بن سِيرِين، عن أبِي هُريرة: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: تحت كُلِّ شعرةٍ جنابةٌ، فاغسِلُوا الشّعر وانقُوا البشر[١٨].

قال أبِي: هذا حدِيثٌ مُنكرٌ، والحارِثُ: ضعِيفُ الحدِيثِ ؟[١٩].

ثانيا- الحديث الذي في إسناده مجهول:

قال: }وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ هِشامُ بن عمّارٍ، عن حمّادِ بن عَبدِ الرّحمنِ، قال: حدّثنا إدرِيسُ بن صُبيحٍ الأودِيُّ، عن سعِيدِ بن المُسيَّبِ، قال: حضرتُ عَبد اللهِ بن عُمر فِي جِنازةٍ، فلمّا وَضَعها، قال: بِاسمِ اللهِ، وفِي سبِيلِ اللهِ، وعلى مِلّةِ رسُولِ اللهِ، فلمّا أخذ فِي تسوِيةِ اللّبِنِ على اللّحدِ، قال: اللّهُمّ أجِرهُ مِن الشّيطانِ، ومِن عذابِ القبرِ، ومِن عذابِ النّارِ، فلمّا سوّى الكثِيب عليها قام إلى جانِبِ القبرِ، ثُمّ قال: اللّهُمّ جافِ الأرض عن جنبيها، وصعِّد روحها، ولقِّها مِنك رِضوانًا، قُلتُ: يا ابن عُمر، أشيئًا سمِعتهُ مِن رسُولِ اللهِ ﷺ، أو شيئًا قُلتهُ مِن رأيِك؟ قال: إنِّي إذًا لقادِرٌ على القولِ، بل شيءٌ سمِعتُهُ مِن رسُولِ اللهِ ﷺ[٢٠].

قال أبِي: الحدِيثُ مُنكرٌ ؟[٢١].

ويبين ابن أبي حاتم علة النكارة في هذا الحديث بقوله: }إدريس بن صبيح الأودي، روى عن سعيد بن المسيب، روى عنه حماد بن عبدالرحمن، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: هو مجهول؟[٢٢].

فعلة النكارة هنا هي جهالة الأودي.

ثالثاً- في الإسناد راوٍ شديد الضعف متروك:

ومن الأمثلة على ذلك قوله:

}وسمِعتُ أبِي، وذكر الحدِيث الّذِي: رواهُ سُليمانُ بن شُرحبِيل، عنِ الحكمِ بن يعلى بن عطاءٍ، عن مُحمّدِ بن طلحة بن مُصرِّفٍ، عن أبِيهِ، عن أبِي مَعمَرٍ، يعنِي عَبد الله بن سخبرة، عن أبِي بكرٍ الصِّدِّيقِ، عن رسُولِ اللهِ ﷺ، قال: من بنى مسجِدًا ولو كمِفحصِ قطاةٍ بنيت لهُ بيتًا فِي الجنّةِ[٢٣].

فسمِعتُ أبِي يقُولُ: هذا حدِيثٌ مُنكرٌ، والحكمُ بن يعلى مترُوكُ الحدِيثِ، ضعِيفُ الحدِيثِ ؟[٢٤].

رابعاً- الحديث الموضوع:

وقد يعبر عن الحديث المنكر بالحديث الموضوع، ومن ذلك قوله:

}وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ عُبيدُ بن الصّبّاحِ المُقرِئُ، قال: حدّثنا كامِلُ بن

العلاءِ التّيمِيُّ، عنِ الحكمِ بن عُتيبة، عن إبراهِيم، عن علقمة، عن عَبدِ اللهِ، قال:

بينما رسُولُ اللهِ ﷺ جالِسٌ مع أصحابِهِ إذ أقبلتِ امرأةٌ عُريانةٌ، فقام إليها رجُلٌ مِن القومِ، فألقى عليها ثوبًا، وضمّها إليهِ قال: فتغيّر وجهُهُ، فقال بعضُ أصحابِهِ: أحسبُها امرأتهُ، فقال النَّبِيُّ ﷺ: أحسبُها غيرى، إنَّ الله عزّ وجل كتب الغيرة على النِّساءِ، والجِهاد على الرِّجالِ، فمن صبر مِنهُنّ احتِسابًا كان له مِثلُ أجرِ شهِيدٍ.

قال أبِي: هذا حدِيثٌ مُنكرٌ.

وقال مرّةً أُخرى: هذا حدِيثٌ موضُوعٌ بِهذا الإسنادِ﴿[٢٥].

خامساً- في إسناد الحديث انقطاع:

ومن الأمثلة على ذلك قوله:

﴾وسألتُ: أي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ جعفرُ بن بُرقان، عن أبِي الزُّبيرِ عن جابِرٍ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمر أبا طيبة أن يحجِمهُ فِي رمضان مع غيبُوبةِ الشّمسِ.

فقال: هذا حدِيثٌ مُنكرٌ، حدّثنا بِهِ هِشامُ بن عمّارٍ، عن سعدان، عن جعفرٍ.

قال أبِي: وجعفرُ بن بُرقان لاَ يصِحُّ لهُ السّماعُ مِن أبِي الزُّبيرِ، ولعلّ بينهُما رجُلاً ضعِيفًا﴿[٢٦].

سادسا- الحديث الذي وقع فيه تدليس:

ومن هذا قوله:

﴾وسمِعتُ أبِي، وذكر حدِيثًا حدّثنا بِهِ عن حيوة بن شُريحٍ، عن بقِيّة، عنِ الزُّبيدِيِّ، عنِ الزُّهرِيِّ، عن سالِمٍ، عنِ ابنِ عُمر: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُسلِّمُ تسلِيمتينِ[٢٧].

فقال أبِي: هذا حدِيثٌ مُنكرٌ﴿[٢٨].

قلت: والحديث صحيح الإسناد وعلته أن فيه عنعنة بقية، كما قال الهيثمي[٢٩].

سابعاً- الحديث الذي خالف فيه الضعيف الثقة:

وهذا يوافق التعريف الثاني للحديث المنكر الذي سبق ذكره[٣٠]، ومن أمثلته، قول ابن أبي حاتم:

﴾وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ مُحمّدُ بن أبِي عدِيٍّ، عن مُحمّدِ بن عمرٍو، عنِ ابن شِهابٍ الزُّهرِيّ، عن عُروة، عن فاطِمة، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لها: إذا رأيتِ الدّم الأسود فأمسِكِي عنِ الصّلاةِ، وإذا كان الأحمر فتوضّئِي[٣١].

فقال أبِي: لم يُتابِع مُحمّدُ بن عَمرٍو على هذِهِ الرِّوايةِ، وهُو مُنكرٌ﴿[٣٢].

ثامناً- مخالفة الثقة من هو أوثق منه:

وهو المعروف بالحديث الشاذ عن المتأخرين[٣٣].

ومن ذلك قوله: }وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ زيدُ بن أبِي الزّرقاءِ، عن سُفيان الثّورِيِّ، عن أبِي مِسكِينٍ، عن هُزيلِ بن شُرحبِيل، عن عَبدِ اللهِ بن مسعُودٍ، قال: قال رسُولُ اللهِ ﷺ: لِينهكنّ أحدُكُم أصابِعهُ قبل أن تنهكهُ النّارُ [٣٤].

فسمِعتُ أبِي يقُولُ: رفعُهُ مُنكرٌ ج[٣٥].

قلت: فالعلة كما يلاحظ هي في رفع هزيل للحديث في حين أنه موقوف على ابن مسعود- رضي الله عنهما-.

تاسعاً- الحديث الذي أخطأ فيه الثقة:

ومن الأمثلة على هذا، قوله:

}وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ أبُو أُسامة، عن عُبيدِ اللهِ بن عُمر عن نافِعٍ، عنِ ابنِ عُمر، عنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِصّةِ ذِي اليدينِ[٣٦].

قال أبِي: هذا حدِيثٌ مُنكرٌ، أخافُ أن يكُون أخطأ فِيهِ أبُو أُسامةج[٣٧].

فالحديث إسناده صحيح، وأبو أسامة هو }حماد بن أسامة القرشي، مولاهم الكوفي، أبو أسامة مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، من كبار الطبقة التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين وهو ابن ثمانينج[٣٨].

والخطأ المحتمل هو أن يكون قد حدث من كتب غيره، لذلك عدّه من الأحاديث المنكرة.

ومن هذا يتبين لنا أن ابن أبي حاتم وافق أباه في الحديث المنكر، وأن الحديث المنكر لا يختص عنده بما ذهب إليه المتأخرون من أنه ما خالف فيه الضعيف الثقة، أو أن فيه راوٍ فحش غلطه فحسب بل امتد ليشمل مديات أوسع من هذين بكثير.

الخاتمة

بعد هذه الجولة الموجزة في الحديث المنكر عند ابن أبي حاتم، أوجز أهم النتائج بما يأتي:

١- إن أبرز تعريفين للحديث المنكر: هو الحديث الذي في إسناده راو فَحُشَ غلطُه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه، أو هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة.

٢- إن الحديث المنكر عند ابن أبي حاتم غير محدد بل هو يشمل:

أولاً- الحديث الذي في إسناده راوٍ ضعيف.

ثانيا- الحديث الذي في إسناده مجهول.

ثالثاً- في الإسناد راوٍ شديد الضعف متروك.

رابعاً- الحديث الموضوع.

خامساً- في إسناد الحديث انقطاع.

سادسا- الحديث الذي وقع فيه تدليس.

سابعاً- الحديث الذي خالف فيه الضعيف الثقة.

ثامناً- مخالفة الثقة من هو أوثق منه.

تاسعاً- الحديث الذي أخطأ فيه الثقة.

٣- وبالنظر لتشدد ابن أبي حاتم في التجريح، فمن الطبيعي في ضوء ما تقدم أن لا يرجع إلى قوله في وصف الحديث بالمنكر.

٤- إن ابن أبي حاتم لم يخرج عن أحكام أبيه في وصف الأحاديث بالنكارة.

Conclusion

After this brief tour in the Hadith denied Ibn Abi Hatim, outlined the most important results, including the following :

1) The most prominent definitions of Hadith denied: which is to Hadith to narrater, whose mistakes are serious attributed abounded negligence or immoral or afternoon, or what is narrated by a weak contrary to narrated confidence .
2) The Hadith is denied upon Ibn Abi Hatim Unknown It is includes:

First - in the Hadith narrater attributed weak.

Secondly - which in Hadith attributed unknown.
Thirdly - in attribution narrater very weak is neglect.
Fourth - the Hadith is the subject.
Fifth - the attribution of the Hadith is interruption.
Sixth - Hadith, which occurred when fraud.
Seventhly - Hadith which violates the weak confidence.
Eighth - breach of trust it is closer.
Ninthly - Hadith that it erred there in confidence.

3) Given the stresses Ibn Abi Hatim in defamation, it is natural in light of the above that is not due to say in describing Hadith is denied.
4) The Ibn Abi Hatim did not deviate from the rulings of his father in the description of Hadiths are denied.

التوصيات

هذا البحث محاولة للفت الأنظار إلى أهمية التوسع في دراسة الموضوع، وهو حري بدراسة ماجستير أو دكتوراه.

وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

هوامش البحث

(١) ينظر: طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى، (ت٥٢١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ: ٥٥/٢، وفوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥١م: ٢٦٠/١، وتذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ: ٨٢٩/٣-٨٣٢، وطبقات المفسرين، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ: ٥٢، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، (ت١٠٦٧هـ)، طبع بعناية محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م: ١/ ٤٣٦.

(٢) الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، (ت٥٦٢هـ)، نشر المستشرق د.س.مرجليوث، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ: ٢٧٩/٢، ٢٨٠.

(٣) معجم البلدان، لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، (ت٦٢٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ: ٣١١/٢.

[٤] ينظر: طبقات الحنابلة: ٢/٥٥، وفوات الوفيات: ١/٢٦٠، وتذكرة الحفاظ: ٣/٨٢٩-٨٣٢، وطبقات المفسرين للسيوطي: ٥٢، وكشف الظنون: ١/ ٤٣٦.

[٥] تذكرة الحفاظ: ٣/٨٣٠.

[٦] ينظر: لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٨م: مادة (نكر) ٥/٢٣٣.

[٧] ينظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، طبع ضمن كتاب سبل السلام، بيروت، بلا تاريخ: ٤٧.

[٨] منظومة البيقوني، عمر بن محمد بن فتوح البيقوني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م:

[٩] ينظر: نخبة الفكر: ٤٧.

[١٠] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بلا تاريخ: ١/٢٤٠.

[١١] رواه النسائي في سنن النسائي الكبرى، لأبي عبدالله أحمد بن شعيب بن علي بن عبدالرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م: ٤/ ١٦٧ حديث رقم: ٦٧٢٤.

[١٢] تدريب الراوي: ١/٢٤٠، ولم أقف على قول النسائي في كتبه المتوافرة لدي.

[١٣] علل الحديث، لابن أبي حاتم، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ: ٢/١٨٢.

[١٤] ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م: ١/٤.

[١٥] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م: ١/ ٣٧.

[١٦] الجرح والتعديل: ١/ ٣٧.

[١٧] ينظر: علوم الحديث، لابن الصلاح المعروف بمقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الأصيل، حلب، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م: ١١٠، ١١٣، وميزان الاعتدال: ١/١١٤، والتقييد والإيضَاح شَرْح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدِّين عبد الرحيم العراقي، (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١، بَيْرُوْت، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٦م: ١١٠، وتقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م: ٢٢٨-٢٣٥، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، لشمس الدِّين مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد السخاوي، (ت٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م: ٣٦٤.

[١٨] رواه ابن ماجه في سننه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ: ١/ ١٩٦ حديث رقم: ٥٩٨.

[١٩] علل الحديث: ٢٩.

[٢٠] ابن ماجه في سننه ج ١/ ص ٤٩٦ حديث رقم: ١٥٥٣، والبيهقي في سننه، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م: ٤/ ٥٦ حديث رقم: ٦٨٥٣.

[٢١] علل الحديث: ١/٣٦٣.

[٢٢] الجرح والتعديل: ٢/٢٦٤.

[٢٣] علل الحديث: ١/١٤٠.

[٢٤] علل الحديث: ١/١٤٠.

(٢٥) علل الحديث: ٣١٣/١.

(٢٦) علل الحديث: ٢٥٥/١.

(٢٧) رواه الطبراني في المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسين، دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ: ١/ ٤٤ حديث رقم: ٣٥٩٦.

(٢٨) علل الحديث: ١٨١/١.

(٢٩) ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت٨٠٧هـ)، دار الريان للتراث، بيروت، ودار الكتاب العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ: ١٤٦/٢.

(٣٠) ينظر: ص٦.

(٣١) البيهقي في سننه الكبرى: ١/ ٣٣١ حديث رقم: ١٤٧٠.

(٣٢) علل الحديث: ٤٩/١.

(٣٣) ينظر: علوم الحديث: ٣٦.

(٣٤) الحديث رواه ابن أبي شيبة في الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ: ١/ ١٩، الحديث رقم: ٦ بلفظ: }حدثنا أبو الأحوص عن ابن مسكين عن هزيل، قال: قال عبد الله: لينهكن الرجل ما بين أصابعه بالماء أو لتنهكنه النار{.

(٣٥) علل الحديث: ٧٠/١.

(٣٦) الحديث رواه ابن خزيمة في صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، (ت٣١١هـ)، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م: ٢/ ١٢٠ حديث رقم: ١٠٣٨.

(٣٧) علل الحديث: ٩٩/١.

(٣٨) تقريب التهذيب: ٦١٨.

المصادر والمراجع

١. الأَنْسَاب، لأبي سعيد عَبْد الكريم بن مُحَمَّد بن منصور التميمي السمَعَانِي، (ت٥٦٢هـ)، نشر المستشرق: د.س.مرجليوث، تقديم وتعليق: عبد الله عُمَر البارودي، دَار الجنان، بَيْرُوْت– لَبْنَان، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢. تدريب الراوي فِي شَرْح تَقْرِيْب النواوي، لعبدالرحمن بن أَبِي بَكْرٍ السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عَبْد اللطيف، مكتبة الرياض الْحَدِيثَة، الرياض، بلا تاريخ.

٣. تَذْكِرَة الحُفّاظ، لأبي عبد الله شمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عثمان ابن قايماز التُّركماني الذَّهَبي، (ت٧٤٨هـ)، دَار إِحْيَاء التُرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، بلا تاريخ.

٤. تَقْرِيْب التَهْذِيب، لأبي الْفَضْل أَحْمَد بن علي بن حَجَر العَسْقلاني الشَّافِعِيّ، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥. التقييد والإيضَاح شَرْح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدِّين عبد الرحيم العراقي، (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١، بَيْرُوْت، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٦م.

٦. الجَرْح والتَّعْدِيل، لابن أَبِي حاتم، دَار إِحْيَاء التُرَاث العَرَبِيّ، ط١ بَيْرُوْت، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٧. سُنَن ابْنُ مَاجَهْ، لأبي عبدالله مُحَمَّد بن يَزَيْد القَزْويني، (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عَبْد الباقي، دَار الفكر للطباعة والنشر، بَيْرُوْت، بلا تاريخ.

٨. سُنَن البَيْهَقي الكُبرى، لأبي بكْر أَحْمَد بِن الحسين بِن عَلِيّ بِن موسى البَيْهَقي، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عَبْد القادر عطا، مَكْتَبَة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٩. سُنَن النَّسَائِيّ الكُبْرَى، لأبي عبدالله أَحْمَد بن شُعَيب بن علي بن عبدالرحمن النَّسَائِيّ، (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د.عَبْد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دَار الكتب العلمية، بَيْرُوْت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٠. صَحِيْح ابْنِ خُزَيْمَةَ، لأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن خُزَيْمَةَ السُّلَمِيّ النيسابوري، (ت٣١١هـ)، تحقيق: د.مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإِسْلامِيّ، بَيْرُوْت، ط١، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

١١. طبقات الحنابِلة، لأبي الحسين مُحَمَّد بن أَبِي يَعْلَى، (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد حَامِد الفقي، دَار المَعْرِفَة، بَيْرُوْت، بلا تاريخ.

١٢. طبقات المفسرين، لجلال الدِّين عبد الرحمن بن أَبِي بَكْرٍ السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد عُمَر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.

١٣. علل الْحَدِيث، لابن أبي حاتم، تحقيق: محب الدِّين الْخَطِيب، دَار المَعْرِفَة، بَيْرُوْت، ١٤٠٥هـ.

١٤. علوم الحديث، لابن الصلاح المعروف بمقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الأصيل، حلب، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٥. فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، لشمس الدِّين مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن مُحَمَّد السخاوي، (ت٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٦. فوات الوَفَيَات، لمُحَمَّد بن شاكر بن أَحْمَد الكتبي، (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدِّين عَبْد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥١م.

١٧. الكِتَاب الْمُصَنَّف فِي الأَحَادِيْث والآثَار، لأَبِي بَكْرٍ عبدالله بن مُحَمَّد ابن أَبِي شَيْبَةَ الكوفي، (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٨. كَشْف الظُّنُونُ عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرُّوْمِيّ الْحَنَفِيّ الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، (ت١٠٦٧هـ)، طبع بعناية مُحَمَّد شرف الدِّين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، دَار الكتب العلمية، بَيْرُوْت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٩. لِسَان العَرَب، لأبي الْفَضْل جمال الدِّين مُحَمَّد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (ت٧١١هـ)، دَار صادر، بَيْرُوْت، لَبْنَان ط١، ١٩٦٨م.

٢٠. مَجْمَع الزَّوَائِدِ ومَنْبَع الْفَوَائِد، لنور الدِّين علي بن أَبِي بَكْرٍ الهَيْثَمي، (ت٨٠٧هـ)، دَار الريان للتراث، بَيْرُوْت، ودَار الكِتَاب العَرَبِيّ، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢١. الْمُعْجَم الأوْسَط، لأبي القاسم سليمان بن أَحْمَد الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد، وعبد المحسن بن إبْرَاهِيم الحسين، دَار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٢. مُعْجَم الْبُلْدَان، لأبي عبد الله شهاب الدِّين يَاقُوت بن عبد الله الحموي الرُّوْمِيّ البَغْدَادي، (ت٦٢٦هـ)، دَار الفكر للطباعة والنشر، بَيْرُوْت، بلا تاريخ.

٢٣. منظومة البيقوني، عُمَر بن مُحَمَّد بن فتوح البيقوني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بَيْرُوْت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٤. مِيْزَان الاعْتِدَالَ في نقد الرجال، لأبي عبدالله شمس الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عثمان بن قايماز التُّركماني الذَّهَبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ علي مُحَمَّد معوض، والشيخ عادل أَحْمَد عَبْد الموجود، دَار الكتب العلمية، بَيْرُوْت، ط١، ١٩٩٥م.

٢٥. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثَر، لأَحْمَد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، دَار إِحْيَاء التُرَاث العَرَبِيّ، طبع ضمن كِتَاب سبل السلام بَيْرُوْت، بلا تاريخ.